

خراب الإسكندرية: جنرال ومقاول وكّحول

كانت عروس بحر غنّت لشاطئه فيروز، ثم صارت عجوزاً مثقلة بالحنين إلى ذكريات الصبا. كان جمالها يكمن في علاقتها الودودة بأهلها وزائريها، كل بحسب ما يستحقّ، للزائر كرم الضيافة وأبهى المناظر، ولأصحاب المدينة حقوقهم في ملكية مساحاتهم فيها، حتى لو لم تكن مطلة على البحر، حتى وإن كانت أسنة في أحوال مرافق حياتهم، تبدّلت الأحوال كثيراً، ونشبت العراكات بين السكان وبين الزائرين الموسمين، وشهدت شبكات التواصل الاجتماعي مؤخراً خطاب كراهية جهوي ضدّ الريف وثقافة الريف، بلغ درجة الزيتوفوبيا أو الإهاب من الآخر، لا فرق في ذلك بين ريف وحضر، نسي أهل الإسكندرية أن المصطافين لم يخرّبوا مدينتهم، بل فعلها الجنرال والمقاول والكّحول (وهو «وسيط» من نوع خاص).

كيف بدأ العسكر الخراب؟

احتل الإنجليز المدينة بعد أن دمروا أجزاءً كبيرة منها بالقصف البحري في مطلع العقد التاسع من القرن التاسع عشر، وعرفوا من تاريخها القديم أن تربتها هشة، وأن أقدامهم لا تطأ أرضاً بقدر ما تطأ أسقف مدينتين تحت ركام لآزل هُدمت - في ما هُدمت - منارتها العتيقة، التي كانت من عجائب الدنيا السبع. أخذوا حذرهم، فتوسعوا في البناء الأفقي لتوزيع ضغط البنّان على التربة، وعلّوا للبناء على كورنيش المدينة شرفة معمارية موحدة، أفها الالتزام بارتفاع محدود يليق بميدية ساحلية ذات تربة ضعيفة، مرت الأيام والسنون، وتحررت مصر من نير الاستعمار، واستبدل أهل الخبرة بأهل الثقة، وازداد السكان بالخصوبة والهجرة الداخلية، وبدأ العمران يتوسع شرقاً خارج المساحة القديمة.

في الشرق الأقصى من الإسكندرية، تقع ضاحية «أبي قير»، ذات الطبيعة الريفية البحرية آنذاك، حيث المصايدون ذوو الثقافة الريفية أكثر منها الحضرية، الذين كانت الإسكندرية بالنسبة إلى موقعهم سقراً يستدعي الترتيب المسبق. وبين أبي قير والإسكندرية مساحة شاسعة من أخصب الأراضي الزراعية، اقتطعت منها عشرات الأفدنة ليقام عليها قصر المنتزه وحدائقه الحيطه في العهد الملكي، ثم مساحة رملية أكثر اتساعاً وجدياً، أقيمت عليها لاحقاً أكواخ وفيلات ومصايف كان أغلبها إما مملوكاً للأجانب أو لزائري الإسكندرية في الصيف فقط من الميسورين من القاهرة أو من المحافظات الأخرى.

لم يطرأ على ساحل المدينة شيء ذو بال، إلا بضع العائثر التي بدأت تظهر بعد منطقة الرمل - الإسترقراطية سابقاً - وبين قصر المنتزه، أي في مناطق سيدي بشر وميامي والصفارة والندرة. لكن حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي، كانت رؤية البحر مناحة لسكان المنازل معدودة الطوابق في المناطق القبليّة (أي الواقعة جنوب خط السكك الحديدية الواصل بين وسط المدينة وشرقها). في أواخر الستينيات، استدعت الضرورة الحربية والأمنية أن تقام قاعدة الدفاع الجوي الوليدة بين أحراش منطقة طوسون بإشا المطلة على البحر غرب أبي قير، ثم أقيمت لاحقاً الكلية البحرية إلى جوارها، ولأسباب داخلية بالمقام الأول، تم مدّ خط السكك الحديدية العاصري شرقاً، فبعد أن كان ينتهي في المنتزه أضحي واصلاً إلى أبي قير، التي صارت جزءاً لا يتجزأ من المدينة. وكان الغرض الرئيسي هو نقل الجنود إلى مكان خدمتهم في منطقة طوسون. حتى حرب تشرين الأول\أكتوبر 1973، كان مقر قيادة المنطقة الشمالية العسكرية ممّداً من موقعه الحالي قريباً من محطة قطار سيدي جابر الشهيرة حتى طريق الكورنيش في منطقة مصطفى كامل (أقرب لوسط المدينة)، انتهت الحرب، ووقّعت معاهدة السلام، وبدأ الافتتاح الساداتي، فانتقلت معه موجة «الإستثمار العقاري السكري، تجرف المدينة، بماضيها وحاضرها ومستقبلها.

كانت البداية هي اقتطاع مساحة كبيرة شاغرة تابعة لقيادة المنطقة الشمالية، لم يعد لها قيمة عسكرية بعد الحرب والمعاهدة، فحوّلت إلى فرصة عقارية مميّزة لبناء عمارات ضخمة للضباط، مطلة على البحر. كانت عمارات مصطفى كامل لضباط القوات المسلحة أول خرق لقواعد البناء على الكورنيش، فظهرت أبنية قاربت العشرين طابقاً في سابقة معمارية لم تشهدها المدينة من قبل. أما ما خفي من القصة فحكيه الأثريون في المدينة الذين شهدوا تعطل أعمال الحفر والبناء بسبب الآثار اليونانية والرومانية العائلة التي كانت تحويها هذه الأرض. ببساطة شديدة، أقيمت مدينة الضباط على أنقاض مدينة الموتى البطلمية الرومانية، «نيكروبوليس»، أي مساحة هائلة من المقابر التي اعتاد البطالسة أن يبنيها خارج أسوار المدينة (بمساحتها القديمة المحدودة). في ليلة ظلماء، بلغ الضجر والحقن مدهم من القيادة العسكرية، فقرروا عدم الالتفات إلى استغاثات هيئة الآثار، وصدر القرار بصبّ الأساسات الخرسانية صباحاً. حمل من استطاع ما استطاع أن يحمل من تماثيل وأوان وغيرها، وتركت مساحة محدودة تم تسويرها ذراً للرماد في العيون، وأقيمت الغابة الخرسانية على البحر مباشرة، وتركت منطقة الحفر لهيئة الآثار.

أعجب مستثمرو الإسكندرية بالمدينة العقارية الأولى، فانطلقوا إلى طابية (برج أو قلعة) عسكرية أثرية في

15 | الجوانب الإيجابية سياسيا واقتصاديا لحملة BDS لا تلغي تعقيدات التطبيق حين يصل أرض فلسطين. وسعر صرف الدولار لبعه أنهكت السوريين، بينما المصرف المركزي يتخبط.

المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل: تشرع سيفها. شيء ما يحدث في دولة السودان، فالحكومة تنقض قرارات للسلطة، وإرهاب أرض فلسطين. وسعر صرف الدولار لبعه أنهكت السوريين، بينما المصرف المركزي يتخبط.

الحكمة الدستورية السودانية تشرع سيفها. شيء ما يحدث في دولة السودان، فالحكومة تنقض قرارات للسلطة، وإرهاب أرض فلسطين. وسعر صرف غرائب قانون الإرهاب الجديد الذي أقرته السلطة المصرية.

المدبح النبوي هو غناء العبيد والحراطين الأرقاء السابقين - في موريتانيا. هنا يحضر الضحايي بلال ويقدم النبي كصلا. وفي «بألف كلمة» لقتلتان من أسوان والإسكندرية: عن العسكر ومدينتين.



كورنيش الإسكندرية

منطقة سيدي بشر كان يعلوها مدفع الإفطار الرضائي الذي كان يطلق قذيفته في البحر مؤذناً بغروب شمس أيام الشهر الفضيل. هُدمت الطابية وأقيم مكانها «فندق الحروسة» لضباط القوات البحرية، وشيّدت حوله غابة أسمنتية شاهقة مخصصة لسكن ضباط القوات المسلحة ومصايهم، تعددت الفنادق والعمارات الملوكة أو المنقطع بها حصراً لضباط الجيش وتنازرت بطول الكورنيش، وأمست ارتفاعاتها فوق المعتاد وفوق الـ «كود» المعماري وفوق القانون، ففتح الباب للمدنيين كي يرتفعوا بعمارتهم، وبدأت الصفوف الأولى تحجب رؤية البحر عن الصفوف التالية.

مقاول فاخر وكّحول فاجر

خارج أسوار المدينة القديمة، ومن بعد «نيكروبوليس» الشرقية، انعمت الشواطئ الرملية الطبيعية تقريباً في كورنيش منطقة الرمل حتى الطابية، باستثناء شاطئ ستانلي وكيانته الشهيرة، بين الطابية المهدومة وحدائق المنتزه تمتد شواطئ الإسكندرية الأكثر شهرة، سيدي بشر وميامي والصفارة والندرة. كتنا صغاراً، نعرف أن الخط السخري الواصل بين جزيرة العسافرة الصغيرة وشواطئ حدائق المنتزه علم بحيوان قنّذ البحر، أو «الرتسة» بالطلق الدارج، وكنا ننظر صفاء السماء وهدهو الأمواج كي نصلاد الرتسة بقليل من الغفلس استولت، هي وشلة أبيه، على عشرات الآلاف من الأفدنة

خرّبت المدينة في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، تشارك في ذلك الجنرال الحاكم والمقاول الثري والكّحول الفقير. اختنق الهواء، واختفى الخضار، وتديست الأزهار، فأظلمت الشوارع في الظهيرة، وطفحت المجاري، وهدمت الآثار، واستبيح التراث الإنساني والمعماري الفريد، واختطفت المدينة من مالكها، وسلبت منهم التكريات. تتوافد على شوارع الإسكندرية جحافل من مصطافين لا يهتمون سوى بحفظ لحظات التمتع في يوم واحد قبل أن تعود بهم الحافلات إلى يؤس قراهم ومدنهم الأقل حظاً من المدينة العامرة الخربة، غير مكترئين لسكنها المقيمين الذين التفخوا عن محربي مدينتهم إلى العراك الموسمي العبيث مع الزائرين. انتهى الجنرالات من المدينة فانطلقوا يبيعون أراضي الصحاري الشاسعة، محكرين السواحل والتماجم والرمال في ربوع مصر الفسيحة، واطمان سوليبيدر إلى علمه أقرانه في الإسكندرية كي لا يبقى لفيروز ما تغنيه هنا أو هناك. انتهت نجيحات من أيادي الحكم الناس المتفخون في حيث يتنمون، تلاحقهم أحكام قضائية تدينهم بالسجن، وها هي الإسكندرية كما علمت منذ جمال العمران تملعها فيج الخراب في وصفة سهلة: استبدل جنرال، وفساد مقاول، وانهيارية كحول لم يعد بعد اليوم مقلداً.

إسماعيل الإسكندراني

باحث في علم الاجتماع السياسي - من مصر

في المغرب دلع نفطي لمستثمر شقيق

لا يدفعون الضرائب في بلدهم ويريدون ممارسة الشيء نفسه في المغرب، غيرت الحكومة المغربية منبرتها في تعاملها مع ملف الشركة، حيث قال مصدر في وزارة المالية أن المستثمر العمودي ضغط بقوة من أجل عقد لقاء مباشر مع وزراء المالية والطاقة للحصول على إعفاءات وتسهيلات حصل على مثلها من حكومات سابقة، ولكن الصحف تخزن في ظل الصمت أن الحكومة تريد من السعودي دفع ما عليه.

هنا بدأت الأسئلة اللغومية: كيف سمح له بالتسهيلات؟ لا جواب عن الماضي، وهناك مطالب للمستقبل: طالبت لجنة 200 ألف مستخدمين في الشركة، وهم أكثر من 120 شخص، بحماية البلاد من تصادم الفاعلين الاقتصاديين، ونصح التحامسون بالبحث عن يملك باقي ثلث شركة سامير التي تبعد عن العاصمة خمسين كيلومتراً.

توالى الأخبار الحازمة على صفحات الجرائد وفي المواقع الإلكترونية: سلطات الملكة «لن نرضخ لأي ابتزاز يتعلق بأمنها الطاقى». وقد رفضت الجمارك السماح للشركة بإفراغ شحانات النفط في ميناء الصفافة قبل تسديد الديون.

هذه هي الوقائع.. ولكن لا تفسير لها، فالتفسير يرتبط بسؤال يطوف على الألسنة ولا جواب له في الصحف المغربية: من يملك ثلث الشركة الأخرى؟ حسب ويكيبديا، فهناك شركتان مغربيتان تملكانه واحدة تملك أصغر نسبة - خمسة في المئة - يديرها شاب بلغت ثروته 270 مليون دولار في سن الثالثة والعشرين، حسب مجلة فوربيس، لوعرف المغربي من يملك قفلا باقي رأسمال الشركة وليس من هو مجرد واجحة، فلهموا ما يجري.

تشتم رائحة ابتزاز عفنة، فشركة «سامير» المتخصصة في تكرير البترول، تمت خصخصتها في 1997، وهي مّدت لمستثمر سعودي بأقل من 30 في المئة من قيمتها الحقيقية: اشتراها بقرابة 400 مليون دولار، بينما يقدر ثمنها الحقيقي بمليار دولار، مما فوّت على خزينة الدولة أموالاً طائلة، بيعت الشركة في أيام الغفلة، وأن أوان الأزمة، في زمن الأزمة، مع أن رقم معاملات الشركة بلغ ستة مليار دولار سنة 2013.

السؤال: لماذا باعت الدولة شركة تربع؟



أنظمة رثة ونهابة

شأناً عاماً يتعلق بالنظافة مثلاً، بل منجم ذهب يتقاتل المتخفّذون علناً على تعيين حصصهم منه. ولو اختلفوا، تطوف الزبالة في الشوارع، ولا بأس من ذلك وسيلة لابتزاز المتبادل. قال لهم الناس الفاجعون: أسرقوا ولكن يتعجل. في العراق بالغ الثراء مثلاً، قالوا لهم أسرقوا في ملف الكهرباء ما شقتم، وأيقوا للناس حصة ساعات عديدة من التغذية في اليوم، ولكن لا هم لهم مولداتهم الخاصة ومستشفياتهم ومدارس أبنائهم (لو أبفقهم في البلاد)، وحتى السكن المسيج خارج «القرف». ليس صدقة أن شعارات الانتفاضات كانت تتضمن طلب الكرامة علاوة على الخبز والشغل كحقوق. وأن أبناء الشرايح الوسطى وحتى اليسورة تقليدياً أحسوا بأنهم «مشطوبون»، من المعادلة الزاحفة، فاشتركوا في تلك الحركات، فما بالك بالعاطلين عن العمل، البرميين في أحياء مهشمة، منسية، يولدون ويكبرون ولعلمهم لا يصلون إلى الشبخوخة بسبب اليأس والسذل والجوع والأمراض والمخدرات و...

الأكثرية الساحقة هم دون الثلاثين في بلداننا والأكثرية الساحقة من تلك الأكثرية الساحقة بلا بصيص أمل يتحسن في أوضاعهم. #جمعات لا_أوف_شور. #باب_التبانة_و_خندق_الفيق_معاً. #كربلاء_و_الوجه_معاً. #الصبر_حدود.

نحلة الشهال

قضية

المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.. كمان وكمان!

في غياب حركة مقاومة مسلحة قد تشغل إسرائيل أو تقارعها، وبينما الدول العربية والإسلامية الجاورة مشتبكة في حروب طائفية وصراعات إقليمية جعلت من «قضيتهم الأولى» أولويتهم الأخيرة، ومع انعدام عملية سياسية قد تختم 25 سنة من التفاوض والإقرار بمحدودية تأثير المقاومة السلمية الشعبية على المحتل، أصبحت حركة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» (BDS) تمثل إحدى أبرز الأدوات المتاحة «للنضال القانوني» والعمل الجماهيري التضامني الدولي المناهض لاحتلال الإسرائيلي. وفي السنوات الأخيرة، تزايدت وتيرة القرارات الصادرة عن الجامعات والشركات والهيئات المالية الدولية بتبني حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات، في إطار حملات عامة، وتحققت بعض النجاحات البارزة مما جعل من الموضوع شأنًا لجدل سياسي إسرائيلي داخلي، كما يعنث هذه الاختراقات الأولية الأمل لدى الناشطين بأن تصعيد حركة المقاطعة هي الوسيلة الأساسية لخوض الصراع مع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في المحافل الدولية، بالإضافة للمطالب المتكررة بتطبيقها على الصعيد اليديائي الفلسطيني، كما جرى في الضفة الغربية في 2014 في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة.

ومع التقدير لما أنجزته حركة المقاطعة العالمية من انتصارات حتى الآن، وما يمكن أن تحقّقه نظرياً في حال توسيعها لتشمل دولاً أوروبية وعالمية متعاطفة مع القضية الفلسطينية، فإن مسألة تطبيق المقاطعة الاقتصادية محلياً شأن مختلف تماماً وله مغاز أخرى. لا بدّ من دراسة تداعياتها بشكل جديّ قبل المطالبة بمثل ذلك التصعيد في المواجهة مع إسرائيل، الذي ينطوي عليه تحدي الفصل الاقتصادي عن إسرائيل وبناء اقتصاد منتج فلسطيني، وهذا ما عجزت جميع الحملات السابقة عن إحداثه، بغض النظر عن الجعة المبادرة أو القطاعات المستهدفة أو الحقبة السياسية التي تمّت فيها.

من 1936 الى 2015: ماذا تعلّمنا؟

وربما تغفل «الذاكرة الشعبية» المؤسسية» الفلسطينية أن حملة المقاطعة الحالية ليست التجربة الأولى التي يلوّح فيها الشعب الفلسطيني ومناصروه بسلاح الحرب الاقتصادية لوضع حد للاستعمار الصهيوني، وأن الأسباب التي أدت إلى فشلها وإبطالها في الجولات الماضية ربما لم تتغيّر إلى درجة تجعل من المبادرة للمقاطعة أكثر حظاً اليوم، وقبل الحملات الشعبية في 2014 التي استهدفت البضائع الإسرائيلية المصدرة إلى أسواق الضفة الغربية (بمقدار يفوق 3 مليارات دولار سنوياً) وهي اختفت بعد أشهر قليلة ولم تغير شكل العلاقة التجارية الفلسطينية مع اقتصاد الدولة المحتلة، فإن أبرز مكامل واسعة النطاق لمقاطعة منتجات المستوطنات هي تلك التي أطلقتها السلطة الفلسطينية بمبادرة من وزير الاقتصاد الوطني في 2009، من خلال تشريع يحرم التعامل مع اقتصاد المستوطنات، مما منّج بالتقليل من توغل بضائعها في الأسواق الفلسطينية. لكن هذه المبادرة عجزت عن تحريم العمال الفلسطينيين من العمل في المستوطنات لأسباب عديدة على رأسها عدم القدرة على توفير أماكن عمل ووظائف بديلة ما يقارب 30 ألف عامل فلسطيني.

وقبل ذلك، في إطار فعاليات الانتفاضة الأولى، خاضت الفصائل الفلسطينية والقنات الشعبية، اعتباراً من 1988، العديد من حملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية والعمل في إسرائيل والامتناع عن تسديد المطالب الضرائبية الإسرائيلية والإضراب التجاري اليومي.. إلى أن استنفدت زخم الانتفاضة وقدرة الاقتصاد والمواطنين على تحمل أعباء المقاطعة وخلق فرص عمل وإنتاج البديل من خلال «الاقتصاد الزلّالي» أو «العودة للزراعة»، وخاصة في أعقاب حرب الخليج الأولى والعقوبات المالية العربية التي فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من الخليج وانضمامهم إلى أعداد الهائحين عن عمل في السوق الفلسطيني – الإسرائيلي المشترك. ومع أن عمر الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة يحسب عادة على أساس أنها ولدت مع انطلاق الكفاح المسلح العام 1965، فإن التجربة النضالية الوطنية الفلسطينية تمتد إلى أوائل القرن العشرين، وكان السلاح الاقتصادي والإضراب التجاري الشامل من بين الأدوات التي وُظفت في ثورة 1936–1939، من دون جدوى، وتجددت في 1946 مع دخول جامعة الدول العربية في المعركة الاقتصادية مع قرارها بمقاطعة الاقتصاد اليهودي تجارياً ومالياً. ومع إطلاق المقاطعة من قبل الدول العربية، كان على القيادة الفلسطينية التضامن إلى ذلك الجهد عشية قرار تقسيم فلسطين ووقوع النكبة العام 1948.

«ومضى عهد المجاملات»

لا يهدف الخوض في هذه المراجعة إلى مزيد من دراسة التاريخ الاقتصادي أو النضالي الفلسطيني، بل ما تتضمّنها من عبر يبدي أن ناشطي المقاطعة وصناع السياسات اليوم لا يغيرونها ما يجب من اهتمام أو تقدير، على افتراضهم أنّها في القرن الـ21 الذي يتطلب حلولاً وأجوبة لائقة بالعمصر، وليس التذكير بنضالات تاريخية ماضى عهدها. وعلى الرغم من ذلك، فهناك كتاب هام صدر مؤخراً في ثلاثة مجلدات، بعنوان «ومضى عهد المجاملات: مذكرات الدكتور حسين فخري الخالدي»، الذي كان عضواً في الهيئة العربية العليا منذ قيامها وأول رئيس بلديّة منتخب للقدس إلى أن ذُفي إلى جزر السيشل مع زملائه إبان ثورة 1936.

ومع أنّه تمّ تسجيل هذه المذكرات العام 1949 بعد سقوط البلاد وفي إطار الحقب التاريخية مأساوية، فإنها لم تنتشر سوى بعد 65 سنة من تجميعها، لأسباب سياسية تمّ شرحها في مقدّمة المذكرات. ومن بين ما



سمير سلامة - فلسطين

يميّز هذه المذكرات أنها بمثابة تاريخ للقضية الفلسطينية بين 1919–1949 كما عاشتها الشخصيات القيادية الفلسطينية التي شاركت بجميع مراحلها، وفي مواقع مختلفة، وبالقرب من القائد الأعلى الحاج أمين الحسيني. وما يدعو للدهشة هو استعراض المؤلف من «دون مجاملة» (لكن أيضاً من دون تحجير أو تشهير أو تحوّل) لأوجه القصور في البناء المؤسسي والنظام السياسي الفلسطيني حينذاك، ولأخطاء فادحة في الأداء النضالي والسياسي والديبلوماسي والاقتصادي الفلسطيني، ومن توافر رسمي عربي (وأحياناً فلسطيني) مع المطامح الإمبريالية البريطانية والصالح الصهيونية، وما هو أكثر جاذبيةً ليس تعامل المؤلف الحذر واللبق مع قضايا في غاية الحساسية السياسية والشخصية فحسب، بل مدى التشابه بين تقييمه الصريح لتلك الحقبة التاريخية وإخفاقاتها من جهة، والوضع الفلسطيني اليوم الذي ربما يعتبر أسوأ بكثير مما كان عليه قبل 65 عاماً، نظراً للدروس التي كان يفترض استيعابها لكي تُحرز القضية الفلسطينية (والوسائل النضالية المستخدمة) تقدماً بعد كل هذه النكبات والتكسات والشهداء والتضحيات.

«أن نشنعها حرباً اقتصادية اجتماعية لا هوادة فيها»

يروى حسين فخري تفاصيل الجعود التي كُلف بالإشراف عليها من قبل الهيئة العربية العليا في القدس العام 1946، لتنظيم تجارة فلسطينية مساندة للمقاطعة العربية الجديدة، من خلال توفير منتجات وأسواق فلسطينية عربية بديلة عن القوات التجارية التي كانت قائمة فترة الإنتداب البريطاني بين بعض الأسواق في الدول العربية وتلك اليهودية في فلسطين، بالإضافة إلى إطلاق حملة مقاطعة فلسطينية عربية للعلاقات الاقتصادية التي كانت تربط الاقتصاديين العربي واليهودي في فلسطين: «وكان قرار الجامعة العربية هذا في صالح القضية الفلسطينية ومن أجلها، فكان لزاماً على الشعب العربي الفلسطيني أن يتحمل أيضاً جميع التضحيات في هذا السبيل مهما كانت جسيمة أو شاقة». ويستعرض المؤلف بشكل مفصل الجريبات المؤلمة للصرعات الداخلية الفلسطينية حول المبادرة لتفعيل المقاطعة المحلية في قطاعات حساسة مثل صناعة الحضضيات ومواد البناء و«المنتجات الموحدة» (النسيج والأدوات المنزلية)، التي تعتبر من أكثر القطاعات التي يستعير عليها الاقتصاد اليهودي، وهي ذات حيوية خاصة للعديد من الطبقات الفقيرة والتجارية الغنية الفلسطينية على السواء. وبين الأمور التي يذكرها الطعن من قبل أعضاء في القيادة العربية بالترتيبات التي توصل لها مع الغرف التجارية العربية لتوسيع رقعة المقاطعة، ومحاولات كبار تجار الحضضيات للحصول على استثناءات عن المقاطعة بسبب الاعتماد الكبير على شبكات التسويق اليهودية، وشرءا «بعض التجار الجشعين» البضائع اليهودية المحظورة وتسويقها على أساس أنها كانت في مخازنهم قبل إعلان المقاطعة، وبيعها «بأسعار

أضعاف أثمانها عند اليهود»، وكيف «اشتبكت مصالح العرب بمصالح اليهود في جميع نواحي الحياة»، ثم الإدارة غير الدقيقة لنظام شهادات النشأ للحضضيات العربية الذي «سادهته القوضي يعد حين فأصبحت هذه التصاريح تعطى يميناً وشمالاً على بياض فيملؤها المصدرون وتتسرّب الحمضيات اليهودية إلى البلاد العربية...»، وغيرها من الأمثلة لسوء التحضير وقلة التخطيط والدراسة والالتزام النخبوي «اللبن» بخطوط وأهداف المقاطعة التي هي «كما هو معروف قضية أخلاقية وعقيدة وإيمان قبل أن تكون أوامر تصدرها هيئة وطنية فيقطعها الناس... أو ترفضها أداة تفتيشية مهما كانت ميزات أو أخلاق القائمين عليها». ويختتم حسين فخري قراءته لتلك التجربة وهو يتحسر على السنوات الـ30 الضائعة في المواجهة مع الحركة الصهيونية التي لم يتم فيها التمهيد للمقاطعة، بينما في 1946 «أردنا القيام بعمل جبار بظرف بضعة أشهر، نقيم فيها المصانع لنستقلّ بإنتاج ما نحتاجه ونؤلف الشركات الكبيرة للاستيراد والتصدير، وفاتنا القطار هذه المرة كما فاتنا في مرات عديدة سابقة...».

فيبقى السؤال في محله: هل تعلمنا شيئاً من كل هذه التضحيات والتجارب والواجبات، قد تطمئن بأن المقاطعة اليوم لن تواجه مصير سابقاتها نفسها؟
الاقتصاد الفلسطيني اليوم بوضع يسمح له بخوض «حرب اقتصادية اجتماعية لا هوادة فيها»، كما كان يدعو أمثال حسين فخري، للانفصال عن الهيمنة الإسرائيلية وكسر الملوق التجاري والمالي المفروض و«تشابك مصالح العرب بمصالح اليهود»؟

هناك بريق صغير من الأمل في الإحصاءات الاقتصادية الفلسطينية: التطورات الأخيرة في القطاعات الصناعية الفلسطينية (الإستخراجية والتحويلية والطاقة) التي لطالما تراجمت حصتها في الإنتاج المحلي الإجمالي منذ 1994 (حين كانت حصتها تقوِّف 20 في المئة)، لكنها استطاعت، وبارغم من كل ما يواجه الاقتصاد الوطني من عراقيل إسرائيلية، وغياب للدور الإنمائي للدولة، بأن تزيد حصتها من 13 في المئة من الناتج المحلي العام 2010 إلى 16 في المئة العام 2013، وفي شهر حزيران 2015، سجل الرقم القياسي للإنتاج الصناعي الفلسطيني ارتفاعاً بنسبة 8 في المئة عن الشهر السابق (3و في المئة عن الشهر نفسه من 2014)، في فروع الصناعة التحويلية أساساً، مما يدل على وجود النواة الصلبة الأولى «لصناعة وطنية» نشطة يمكن للسياسات العامة وراعتها وتحفيز نموها وتوسيعا لكي توفر السند المادي والأساس التين الذي لا بدّ منه بالتوازي لجمع المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل فعلاً وليس كلاماً.

وهذه هي البشري السارة من فلسطين!

رجا الخالدي

متخصّص في التنمية الاقتصادية، عمل لدى الأمم المتحدة بين 1985 – 2013 ومقيم الآن في فلسطين

فكرة

نضالنا

من بينالي البندقية صدر الأسبوع الماضي بيان لعشرين فنّانا من العالم يعلنون فيه دعمهم للحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، ويدعون فيه زملاءهم الفنّانين المشاركين في البيّنالي إلى الانضمام إليهم في مقاطعة العُارض والأحداث الثقافية التي تمولها دولة إسرائيل. بعد ذلك بأيام، وفي ذكرى اعتداء صيف 2014 على غزّة، صدر بيان آخر عن 1000 ناشط من المدافعين عن حقوق ذوي البشرة السوداء في الولايات المتّحدة (بيدهم مئثون عن مجموعتي «فيرغسون» و «حياة السود لها وزن»).، الذين دعموا ويعبر عن تضامن كبير مع حقوق الشعب الفلسطيني. هذه البيانات والمواقف هي جزء من حالة تضامن عالية أخّذة في التزايد يوماً بعد يوم، تأتي مرة على شكل «أساطيل» (أو «فلوتيلاز»)، وهي مراكب تحاول فكّ الحصار عن غزّة، أو على شكل أناس يقذفون أرواحهم من أجل تحقيق شيء من العدالة في هذا العالم (راشيل كوري وفيتوريو أريغوني مثلاً وسواهما عديد). وليس صحيحاً أن ذلك رمزيّ فحسب، فإسرائيل تخسر مادياً وبشكل ملموس، إذ انخفضت الاستثمارات الخارجية فيها خلال عام بنسبة 50 في المئة، ولكن لبّ المسألة أن تلك القيمة الرمزية والمبدئية تكرس إدانته بوضفا جزءاً من نظام (عالي) بشع وعدواني يسحق كل من يعتبرهم «ضعفاء... بل هو تجسيد حد له.

يظهر ذلك بوضوح في البيان الأوّل الذي ربط مقاطعة الفنّانين المؤلّفين من الدّولة الإسرائيليّة بمقاطعة بينالي سيدني العام الماضي رداً على تلقيه تمويلًا من شركة Transfield Holdings التي تساهم بشكل رئيسي في بناء معتقلات إجبارية لطالبي اللجوء في أستراليا، وبنضال مجموعة فنّية تحمل اسم Libarate Tate تدعو إلى تحرير الفنّ من سطوة أموال النُقط، خاصة في متحف تايبت البريطاني، وبمجموعة من الفنّانين العالميين النضويين تحت اسم «عمال الخليج»، الذين يشترطون من أجل التّعامل مع متحف «غوغنهايم – أبو ظبي»، الذي يتمّ بناؤه حالياً في جزيرة السعديات الإماراتية، أن يعطى العاملون في الجزيرة حقّهم في الأجر المنصف وظروف العمل العادلة.

مجدداً، النضال الفلسطيني والتضامن مع فلسطين بوجه إسرائيل والصهيونية، عنوان لأحرار العالم، وهؤلاء ملح الأرض!

البيان الثّاني يتحدّث عن حالة التضامن المتبادلة بين الفلسطينيين وسود أميركا وهو يبدأ بالتذكير أنّ حالة التضامن هذه ازدادت

وتناشطين مدافعين عن حقوق ذوي البشرة السوداء انضواو تحت اسم «حماة الحلم». بعد ذلك يمضي البيان بتعديد الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل من تهجير، واعتقال، وشنّ حروب، ثمّ وفي منتصف البيان تقريبا ترد هذه

الجملة: «المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون والإعلام يجرّمون وجودنا ويصورون الاعتداءات علينا على أنّها حوادث فردية ويعتبرون نضالنا غير شرعيّ وإرهاباً». كم هي جميلة هذه الـ«نا».

ربيع مصطفى

وأولها القمح، إذ استورد منه عام 2013 ما قيمته 97 مليار ليرة، وبذلك تكون المساعدات النقدية الخارجية قد تركزت هامشياً أمناً للمركزي أتاح له المضاربة برصيده من العملة الصعبة. فإيران محنت سوريا مؤخراً قرضاً بقيمة مليار دولار أميركي، وقبلًا منححتها قرضين، الأول بقيمة مليار دولار، والثاني بقيمة 3.6 مليارات دولار.

جيوب السوريين فارغة

أكثر ما يوجع السوريين خلال متابعتهم لدراما انخفاض سعر صرف ليرتهم هو الارتفاع المهلك لأسعار السلع والخدمات. التقرير الأخير لـ «المركز السوري لبحوث السياسات» يقدم لنا مؤشراً جليّ للوضوح عن انكماش الاستهلاك الخاص (وهو مقياس مباشر لمستوى معيشة الأسرة السورية) بنسبة 41.7 في المئة مقارنة بعام 2010. وقد انكمش الاستهلاك الخاص بنحو 11 في المئة عام 2014 مقارنة مع قيمته في العام 2013، فيما تصافرت عدّة عوامل أدّت إلى ارتفاع مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية في العام 2014، إذ ارتفع بمعدل 15 في المئة خلال النصف الأول من العام الماضي، ثم ارتفع 22 في المئة في الربع الأخير منه. وشمل ذلك ارتفاع أسعار الخبز والسكر والمشتقات النفطية.

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

2.8 مليار دولار هي تكلفة تنفيذ مشروع

للسكك الحديدية في الأردن. وبحسب وزيرة النقل الأردنية، فمن المخطط له أن تربط السكة الأردن بكل من السعودية والعراق. ويبلغ طول الشبكة 942 كيلومتراً.

المحكمة الدستورية السودانية تشهر سيفها

شيء ما يحدث في دولة السودان.. ويتمحور حول المحكمة الدستورية التي أصدرت منذ العام الماضي ثلاثة قرارات تلتفت النظر. البداية كانت عندما نقضت تلك المحكمة قرارا لجهاز الأمن والاستخبارات الوطني بتعليق صحيفة «التيار» الى أجل غير مسمى، وهو القرار الذي استمر ساري المفعول لفترة عامين حتى نجحت جهود ناشر الصحيفة ورئيس تحريرها، عثمان ميرغني، في الحصول على حكم لمصلحتها من «الدستورية»، وعادت الصحيفة إلى أيدي القراء منذ العام الماضي.

ومن الإعلام إلى الفساد: انتصرت «الدستورية» لرقب في الشرطة تاير على متابعة قضايا الفساد في الأزوقة العليا للمؤسسة التي يعمل بها، مما أدى الى قيام رؤسائه بتوقيفه ونقله للعمل في مناطق نائية، ثم محاكمته أمام محكمة داخلية للشرطة قضت بفضله من الخدمة وسجنه أربعة أعوام خُفضت إلى عام واحد أكمله. ورغم أنه هاجر للعمل خارج السودان، إلا أنه استمر متابعيا قضيته عبر المحامين، ولم يستسلم حتى أنتهى به الأمر الى المحكمة الدستورية التي قضت أواخر العام الماضي بعدم دستورية وجود محاكم خاصة بالشرطة ابتداءً، وبالتالي بطلان ما ترتب على تلك المحكمة من عقوبات سجن وطرده من الخدمة، وأمرت بإرجاعه الى عمله وتعميحه. ثم جاءت القضية الثالثة عندما أمرت «الدستورية» مؤخراً بعادة فتح التحقيق في قضية قتلى مدينة بورتسودان التي تعود الى العام 2005، حين فتحت قوات من الأمن النار على متظاهرين قُتل منهم 20 شخصا وجرح آخرون. وتمكنت السلطات من لطفلة القضية في البداية، بالتوصل إلى تسويات مع بعض ذوي القتلى، مما يعني اعترافا ضمنيا بما حدث. لكنها تعاملت مع الدين رفضوا التسوية بالجيل البيروقراطية والإجرائية، مثل ضرورة تحديد أسماء المتهمين بإطلاق النار حتى يتم فتح بلاغات ضدهم، أو أن القضية سقطت بالتقدم. لكن مثابرة اهالي ستة من قتلى تلك التظاهرات أوصلت القضية إلى المحكمة الدستورية التي أصدر قاضيا حكما يقول إنَّ القتل من الجرائم المطلقة التي يمكن أن تفتح فيها الدعوى في أي وقت، حتى إذا كان القاتل والقتيل مجهولين، وواجب الشرطة والنيابة بذل الجهد حتى إحضار المتهمين أمام العدالة، وهو القرار الذي ساندته بقية قضاة المحكمة الستة بمن فيهم رئيسها، وقاضية.

أبعاد التغيير

تتمثل أهمية هذه القرارات في أنها تتحدى عمليات الحصانة التي تسعيها الدولة على تصرفاتها، وخاصة على أجهزتها الأمنية، وهو ما يغير تساؤلات عن أبعاد هذا التغيير وإذا ما كان يفتح المجال أمام تطورات سياسية، بداية، ينبغي الإشارة إلى أن دستور 2005 (الذي أعد في إطار اتفاقية السلام الشامل مع متمردي الجنوب بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وبرعاية دولية) هدف، إلى جانب وقف الحرب، وضع الأسس لتحول ديموقراطي، ومن هنا الإشارة في الدستور إلى الحقوق الإنسانية والدستورية للمواطنين، بما فيها حرية التعبير. كما أقامت تلك الوثيقة أجهزة، ومن بينها المحكمة الدستورية، لتصبح الحارس والقيم. أحكام المحكمة نهائية، خاصة أن قضاتها يوافق على تعيينهم ثلثا البرلمان ومجلس الولايات ولا يمكن عزلهم إلا بالنسبة ذاتها من الجهازين التشريعيين. لكن ذلك الدستور كان نتيجة صفقة سياسية بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم بزعامة الرئيس عمر البشير والحركة الشعبية التي تزعمها سلفا كبر. وكاي صفقة، فهي خاضعة للحسابات السياسية. ومن ذلك قيام الحركة الشعبية بمقايسة دعمها السياسي لقانون يعطي الأمن بعض الصلاحيات مثل الاعتقال وسلطة التدخل في العملية الإعلامية، مقابل أن يبرز المؤتمر الوطني القانون الخاص بالاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان. وهكذا أتاح القانون لجهاز الأمن أن يتحرك بحرية رغم الدستور.

يشير ذلك إلى طبيعة الناتج السياسي الذي تتحرك فيه «الدستورية»، وهي بدأت مؤخرا في السير بطريقة مختلفة انسجاما مع تغير الأجواء. ففي العام 2013 بدأ البشير بالتخلص من أبرز معاونيه من القيادات الأساسية لنظام «الإفقاذ» تحت شعارات

مصر: إرهاب ورهاب وعجب عجاب..

من يظن أن الأمر يقف عند حد قانون الإرهاب الجديد وقبله قانون النظار، وما بينهما من بطارية كاملة من التدابير الهادفة للقمع والضبط والصلاحة لإدامة عمل القضاء، أبطل ظنه ما أعقب صدور هذا القانون الأخير، مما لا يبدو ذا صلة به، ولكنه من طبيعته. فقد اتخذ المجلس الأعلى للجامعات قرارا بمنع أبناء الأرياف من التسجيل للدراسة في بعض كليات جامعة القاهرة المرموقة. ولأنها أم الدنيا، فلزوم الشيء مقتضاه يدفع الى تبريرات جميلة ومهتمدة ولكن الابتغال القائم يجعل القرارات تفضح نفسها بنفسها بعد أقل من يوم أو بعد أقل من كلمتين في الجملة نفسها، الحجة هي تعزيز كليات موازية تُفتح على عجل في مناطقهم (أمال؟! نسيبها متخلفة وفي تبعية للجامعة؟)، وقد استغنى منه الأوائل من الأقاليم (كصلاة على كرم متناه: أمال؟ مش يستحقوا مكافأة على مجهودهم؟). ثم إنزلق الكلام: يوسعون العاصمة ويستسيبون بمقاومة أزمة المواصلات فيها، ويأتون ولا يعودون الخ..

رُهاب

في الذكرى الثانية لفض اعتصامي «رابعة العدوية» و «النهضة»، صدر قانون الإرهاب الجديد، وأبرز ما فيه أنه يعاقب بفرامات عالية (تصل ما بين 200 ألف و500 ألف جنيه!) كل نشر لمعلومات كاذبة. ما الكذب؟ مخالفة بيانات الدولة في أي شأن. وحتى لا يطلنا القانون، نقول إنه سقط في رابعة والنهضة 642 قتيلًا وحوالي 4000 آلاف جريح، بحسب بيان وزارة الصحة المصرية في حينه. وهذا رقم هائل يلغي بذاته قيمة الجدل حول مدى تطابقه مع الواقع (هل عدد الضحايا أعلى من ذلك؟). وقد اعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن هناك شيعة لـ «جريمة ضد الإنسانية»، والمبار ليس ضخامة عدد الضحايا، وممارسة التنصيف الجماعية على عزل فحسب، وإنما، وبحسب التعريف الذي أقرته القوانين الدولية العائدة للمجال، أنه استهدفت جماعة يعينها بسبب انتماء فكري وسياسي يميزها، فيواري الانتماء الإثني أو الديني. يوجد للقانون الدولي أحكامه ومنطقه، لكن«إحنا مالنا؟» بل برزت الجزرة تحديداً بما يعبره القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية: فالنصارف عليه مصرياً أنها «مشروع» طائما هي محصورة بالإخوان المسلمين بالذات وتستهدفهم، وهذا منطق خطير، لأنه يلغي وجود قواعد عامة للحياة، مشتركة ومبدئية، تصون التصور الاجتماعي والسياسي القبول والتوافق عليه، في أي مجتمع («العقد الاجتماعي» كما يقال، وهو أصل عدل القانون وفصل



دار النعيم مبارك - السودان

وأسماء عبدالله وزير الكهرباء والسدود وكمال عبد اللطيف وزير المعادن، وكلمن من الأعمدة الأساسية للدولة والتنظيم. ثم تم تغيير الجدد، مثل الدكتور ابراهيم غندور الذي كان المسؤول الأول في الحزب وتم نقله وزيراً للخارجية.

وهكذا بدأ البشير العشرية الثالثة من حكمه مطلق اليدين، وفي

حالة سيطرة كاملة على الحزب والدولة. فالنظام جاء بانقلاب عسكري نفذته العناصر العسكرية والمدنية في حزب الجبهة الإسلامية القومية التي كانت تحتل المرتبة الثالثة من ناحية الثقل البرلماني في فترة 1986–1989 إبان تزعم الصادق المهدي لتلك الفترة، وشهدت العشرية الأولى هيمنة شبه مطلقة لقائد الجبهة الإسلامية الدكتور حسن الترابي، لكن البشير ورجال الصف الثاني نجحوا في إبعاد الترابي عن صدارة المشهد ليتحكموا في مفاصل الحياة السياسية خلال فترة العشرية الثانية. ويبدو الآن أن البشير نجح في إزاحة هؤلاء أيضا وسيطر هو ومجموعته من العسكريين على السلطة، وانتهى الأمر بالحركة الإسلامية في مكتب صغير في شارع فرعي في وسط الخرطوم...

فراغ سياسي

فهل صدور مثل هذه الأحكام من «الدستورية» مؤشر على رفع الغطاء السياسي عن بعض رموز الفترات السابقة؟ قضية بورتسودان مثلًا التي سمحت فيها «الدستورية» بفتح ملف التقاضي ولم تقبل دعاوى سقوط القضية بمرور الزمن، يمكن أن تطل بعضًا من القيادات الأمنية وخاصة منهم من تم اعتقاله لفترة لاتهامه بالمشاركة في التخطيط لإقلاب ضد البشير. ولا يعني هذا أن هناك توجهيات وردت الى قضاة «الدستورية» لإصدار الأحكام على النحو الذي صدرت به، فدستور 2005 الذي لا يزال ساريا يطعهم هذا الحق، وفيه الكثير من الحقوق لمصلحة المواطنين الذين بدأ بعضهم في قراءة المشهد السياسي واتخاذ الساحة القانونية مسرحا لاستعادة حقوقهم. كما لا يعني هذا، من ناحية أخرى، ان الدولة أصبحت خاضعة لحكم القانون والدستور تلقائيا. ففي مطلع الشهر الماضي، تم اعتقال بعض منسوبي حزب المؤتمر السوداني المعارض الذين اتهموا بالإزجاج العلم لانتقادهم بعض أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية وتم عرضهم أمام القاضي في محكمة جنائيات أم درمان الذي قضى بجلدهم، رغم أن مادة الإزجاج العلم لا تتيح له هذه العقوبة. وتم تنفيذ العقوبة بعد سبع دقائق فقط من النطق بالحكم، قبل أن يسمح لحاميمهم بالاستئناف، وكان الرسالة كانت بإيقاع الإنزال بهؤلاء المعارضين المشاغبين. ودفعت هذه الحادثة بعض الباحثين والناشطين الى انتقاد المعارضة السياسية وأذرعها في المجال القانوني، إذ لم تتخذ مما جرى ميداناً لمنازلة النظام قانونيا، مثل الإمتناع عن الترافع أمام هذا القاضي تحديداً، والطلب الى رئيس القضاء وقفه عن العمل، ورفع عريضة لسائر منظمات حقوق الإنسان داخل وخارج السودان لوضع اسمه في قائمة سوداء.. أي أن تصبح مثل هذه الممارسات عرضة للتحدي والمساءلة المستمرة من قبل المعارضة، والأنتتظر يوم تفوز بعضويتها في انتخابات نقابية المحامين التي تشتكي دائما من تزويرها وسيطرة العناصر الموالية للسلطة عليها.

التغييرات التي تشهدها البلاد، خاصة بعد إبعاد البشير للعديد من قيادات الصف الأول من الإسلاميين الذي تسيدوا المشهد السياسي خلال العقدين الماضيين، تشير الى وجود فراغ سياسي واضح. وفي مثل هذا الوضع، ومع غياب مرجعيات تمتلك برامج سياسية واضحة، ينتفض الباب أمام مختلف أنواع الاتجاهات ويصبح في الإمكان التقييد ببعض القوانين والأسس التي كان يتم تجاهلها في السابق. ويزداد الإحساس بهذا الفراغ السياسي، خاصة وان المعارضة لم تتقدم للمث، وكأنها تنتظر من البشير أن يقوم بإبعاد نفسه وتفكيك نظامها، وفي هذا العامش من الفراغ السياسي، تحرك أفراد وكسبا قضايهم لأن الدستور معني بحقوقهم. ويبدو أن السلطة، في القضايا المشار إليها تحديدا على الأقل، قررت رفع يدها والسماح للبعض بأخذ حقوقهم وعدم إسباغ حمايتها على بعض مؤسساتها ومنسوبيها.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختص بقضايا النفط

شيانا وشابات (تقول مجموعة «الحرية للجدعان» أنهم 163 شخصا منذ نيسان / ابريل 2015، ما زال 66 منهم مجهولي مكان الوجود).

وبالتوازي، جرى تصنيف جماعة الإخوان كإرهابية، مما وسع دائرة الإرهاب نفسه، وذلك بضم كل أنصار وأتباع هذا التيار إليه، ويدفع مجموعات منه - أو باندفاعها - إلى ممارسات إرهابية أو إلى الالتحاق بمجموعات إرهابية فعلا أو بمجموعات انزلت هي الأخرى إلى الممارسة الإرهابية.

وطالما الأمر كذلك، وطالما أنه في الممارسة الفعلية القائمة يجري القتل والتنصيف والاختطاف والإخفاء والتعذيب والتوقيف... وفوق ذلك التصفيق لأحكام قضائية تخالف كل قواعد الشرائع الدولية والمحلية في الصدد، فلام قانون جديد؟ وما هي غاية واضعيه منه، ثم ما الفائدة من السجل حوله ومناهضته وتفنيد بنوده؟ مقال المادة 8، التي هي محط جدل كبير، جيد للإيضاح. فهي تحمل في بضعة اسطر تناقضات داخلية أو تأكيدات نافلة لأنها تنتمي إلى تجيز للشرطة استخدام العنف وتعفيهم فلياً من المساءلة: «لا يُسأل جنائياً القائمون على تنفيذ أحكام هذا القانون إذا استعملوا القوة لأداء واجباتهم، أو لحماية أنفسهم من خطر محقق يوشك أن يقع على النفس أو الأموال، وذلك كله متى كان استخدامهم لهذا الحق ضرورياً وبالقدر الكافي لدفع الخطر».. وكما قال حقوقيون، فسرها يكمن في كلماتها الأولى فحسب، وستطبق على طريقة «ولا تقربوا الصلاة».. بل لعل وظيفتها هي في قطع الطريق على الوصول الى التقاضي أصلاً. ومثال آخر: المادة 35 من القانون التي «راعت إلغاء الحبس في قضايا النشر وأصبحت أكثر انضباطا، على ما قال نقيب الصحفيين المصريين، ملاحظاً أنها أبقت على غرامة «مرتفعة للغاية» كوسيلة لردع الإعلام، بل أقرت ازدواجية العقوبة التي تقع على الحرر وعلى المؤسسة بما يخص الواقعة الواحدة، وهو ما يعني غرامة مزدوجة. والطريف (أو المؤلم) أن النقيب يطلق من موقف «إيجابي» حيال السلطة، فهو يناضل من أجل حقه وأقرانه في خوض حصتهم من «الحرب على الإرهاب».. محاججا بأن القانون الجديد يعطلهم، وبالتالي يعزز إعلام الإرهاب نفسه بما أن هذا الأخير متفلس من قبضة الملاحة القضائية المكبلة! استفادت السلطة التي قامت بعد 30 يونيو/ 3 يوليو (2013) في مصر من عدة عوامل أبرزها اثنان: أولاً تفاهة الإخوان وتخبطهم وتلاعبتهم خلال وجودهم في السلطة (منذ ممارستهم لنفوذهم أثناء المجلس العسكري قبيل انتخاب مرسي، ثم خلال رئاسته التي

امتدت لعام)، وثانياً الانهيارات الريعة والمساوية في أوضاع ليبيا وسوريا والعراق ولاحقا اليمن.. ومشاهد الفوضى الشاملة والبؤس العام، وهذه فُرَاعَاتٌ حقيقية تجعل الوجدان العام في مصر (وإنما في الجزائر مثلا كذلك) يميل الى التمسك بأي إطار قائم يقي من الانحدار إلى حالة مشابهة.. ولا شك أن اعتبارات أخرى فعلت كذلك فعلمها، كامتداد مؤسسة الجيش في الاقتصاد والمجتمع المصريين، وكخصائص خطاب السيسي ومقارباته التي ترمز الأبوية برأب الكرامة المكلومة وتستنفّر الشعور بالافتخار الوطني. وهي الخصائص التي تسند مداخلاته وكذلك مشاريعه التي توصف لدى الغربيين بالـ «فرعونية» (التعبير الدال على الضخامة المطلقة، بالاستناد لأهرامات إن لم يكن لأشياء أخرى كثيرة).

أزدرأء وتخطب وأسئلة مشروعة

اعتدّت السلطات المصرية بوجود قوانين للتظاهر (ومؤخرا ل«محاربة الإرهاب») في كل بلدان العالم، للقول إنها لا تقدم على استثناء. وهي اليوم تعتد بوجود نظام لـ «التوزيع الإقليمي» للتعليم في كل البلدان المتحصرة، هو من ضرورات التنمية ومكافحة الفوارق بين الأرياف والحضر، وتطبيق لامركزية.. إلى بطارية من الحجج والبراهين الشكلية البحتة والتي تعتدي على قواعد المقارنة العلمية. ولكنها تُستخدم هي نفسها أيضا لتبرير المشاريع العملاقة التي تنبت بين ليلة وضحاها وتنفذ بلا تدقيق في الجدوى... وكل ذلك يويحي بوجود طموح مبيت أو ضمني (بالكاد)، لممارسة «هندسة اجتماعية».. ما، فلو تركنا جانبا فاشية المفهوم، فهل هو أصلًا قابل للتنفيذ في مصر، بوجود مشكلات متراكمة إلى حد الاستصعاب (شاملة وليس فحسب جغرافية)، متولدة عن مزيج من قلة الإمكانيات الفعلية في وادي النيل الضيق، والإهمال المديد والكامل لما كمنوان عن الاستغناء أصلًا عن حلها، وتركها للأقدار، وتخليفها بخافة الإذعان... فلو لم يكن ممكناً تنفيذها بقدر من التماسك والإرضاء العام (صحيح أنه كان في ألمانيا أزمة طاحنة حين صعد «حزب العمال القومي الاشتراكي» الى السلطة، ولكن كان هناك أيضا إمكانيات صناعية هائلة، وإيديولوجيا متحاسكة، ونوايا عدوانية تجاه الجيران والعالم..)، فهل نحن بإزاء نسخة كاريكاتورية عن ذلك الطموح؟ وإلى أين يقود ذلك؟

سالم أنور

حقوقى من مصر

المديح النبوي

غناء العبيد في موريتانيا

رسخت في الفضاء الموريتاني عبر الزمن تراجيديا الإنسان «المستعبد» الذي لا يجد من متنفس له غير السم في الليل، مطلقاً العنان لحنجرته في أغاني يغلب عليها مديح النبي محمد. الغناء/المديح يتيح هنا وبكل «شريعة»، إفراغ العانة والتنفيس عن المكبوتات، وهو محاولة للسمو والخلص ولو لعنينة من ظلم الواقع المذل، فتختلط لحظات التبتل في محراب السيرة استراحة بعد عناء يوم غائر، تُفرض فيه على العبد خدمة «سيده»، يرعى ويحلب الدواب ويوفر الماء والمأكّل.

في المديح الذي يمارسه العبيد الموريتانيون، يظهر نبي الإسلام كملأه مثلاً يقول: «ألا يعلمي أنطوف وأنشوف أقر محمد محمد خاتم نبي والشكر ألا حد حود» أي لا أحد يستحق المدح غيره. ويقول مقطع آخر «حوظ النبي بامرؤوكو- حوظ النبي يا الطواكة، ي اللي منكم لاهي إطوكوكو يعرف عنو من مساكة ما كفو حوظ ولا فووق»، لا يوجد أي حوض للسقي يضاهي حوض المصطفى، فكل الأشياء دونه، ومن الضروري التذكير بأن النمط الغنائي التقليدي في موريتانيا رسخ ثقافة تمجيد القبائل وقادتها، فلكل قبيلة ذات شوكة فنانون تقليديون يمجّدونها ويسطرون بطولاتها، وهو ما يختلف عن نهج العبيد الذين اختاروا مدح الرسول فقط.

ويحضر في المديح التذكير بيوم الحساب، وكذلك، وكثيراً قصة بلال وخصوصاً في مدائح الحراطين (العبيد السابقين). يقول المقطع التالي «قال البلال ارفع لذن بصوتك لا تخافو»، تذكيراً برفع الصحابي الأسود بلال بن رباح للأذان بعد أن كان عبداً، وهي إشارة لتخليص النبي للعبيد ونصرتهم والرفع من شأنهم. وتطبع المديح مسحة صوفية ترنو إلى الخلاص من الأثام والتعم في جنان الله. مثلاً يقول المقطع «أغفر وأسح يا مول الجود وأنا في الفردوس أنعود»، ويصاحب المديح تفاعل حركي يقوم به المداحون ومن يقاسمهم شفهم، يعبر عن رغبة جامحة في التحليق نحو أفق الحرية والاعتناق والتخلص من الخذل، ويحضر كذلك الطبل معطياً للحظة حقها من الإيقاع.

يطبع المديح كسر للنمط الشعري الحسانتي

التقليدي (الحسانية هي اللهجة الحلية لأصحاب الهوية الثقافية العربية في موريتانيا)، فلا يلتزم بالوزن ولا بالقافية ولا حتى بالمقامات الموسيقية. ويرى يسلم محمود النشاط في ميثاق الحراطين والمعتم بالتراث، أن هناك مميزات لمديح العبيد والحراطين تجعله مختلفاً: «لقد ارتبط هذا النمط الفني بالعبيد ويأتي بعدهم بمراحل كثيرة إكاون (القناتون التقليديون)، لكنه مختلف، ففي الوقت الذي يلتزم إكاون بتسلسل المقامات في أداء المديح لا يلزم الحراطين بذلك، وأغلب الظن أن السبب أنهم لا يعرفون تلك المقامات وهي كانت سماعية غالباً ويحتاج تعلمها للكثير من المجالسة التي لم تكن متاحة لأناس جل وقعهم في الرعي وخدمة الأسيداء»، ويعتقد يسلم أن «نمط المديح قريب للتراث، وهو نوع من الإبداع الموريتاني يتكون غالباً من ثمانية تفلواتن (مقاطع)، وهو شعر شعبي تقوله السيدات على من يعشقن، ولأنهن في مجتمع محافظ كن يخفين دوماً من هي القائلة، لقد اعتمد الحراطون النمط نفسه في المديح، فأغلبه لا يُعرف له قائل. لكن الإخفاء في حالة الحراطين يصعب إيجاد مبرر واضح له لأنهم في مجتمع مسلم يحب نبيه، ولن يكون تحت طائلة المساءلة من يقول فيه شعراً. وإنما يمكن إرجاع الأمر لفقد الحرية والإحساس بالذونية وعدم الاستعداد لإعلان الإبداع».

ويأخذ يسلم على المؤرخين الموريتانيين عدم اهتمامهم بالمديح والكتابة عنه ولو نقداً، خاصة أن فيه ما ينقد، ويقول: «لو امتلكوا رصيدياً كافيًا من النزاهة الأخلاقية لكتبوا عن المديح ولو من باب النقد، خصوصاً أن فيه ما يستحق الغربة لكونه مليئاً بالأخطاء التاريخية وفساد الكثير منه من ناحية الوزن. لكن يبدو أنهم آثروا ميلهم الدائم للكتابة عن أمجاد قبائلهم المتمكنة والمالكة لهؤلاء العبيد الذين يحون ليوم الخلاص، ويتعلقون بنبي الإسلام كمنخلص لهم، ولم يتطوع أي كان ليصحح لهم الكثير من الأغلط التاريخية، فمثلاً مقطع فاطمة بنت النبي المصطفى يقول «أوركك كد أعشر لكدة»، حيث يتحدث المداحون هنا عن «مبلحة»، أي فتاة مدينة من الريف الموريتاني، وهم لم يكن بمقدورهم أن يفكروا أن ابنة محمد عليه السلام

أحمد ولد جدو

كاتب من موريتانيا

حلم..

قادر عطية/الجزائر



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السير العربي»
- الإصلاحات العراقية: نظام المحاصصة إذ يواجه مصيره - مازن الزبيدي
- في سوريا، دموع الأعمى - عزيز تبسي
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

عن
العسكر
ومدينتين

بين اسوان
والاسكندرية
يتبدل الحراس
وتمتد ظلال
القهر فوق
بيوت الناس.
بين الإسكندرية
واسوان تبقى
المراكب
متأرجحة بين
موجتين، واحدة
محقونة بالأمل
وواحدة تفرق
بناقد العسكر
ليغتالها الصدا.



نص وتصوير: محمد بدارنة/فلسطين



تنقلّ المواطن في اليمن

هل سيحتاج المواطن اليمني الى «كفيل» كي يستطيع التنقل من منطقة إلى أخرى داخل اليمن؟
اتصل بي أحد الأصدقاء من عدن ليخبرني بأن الشماليين ممنوعون من دخول عدن إلا ب «وساطة»، أو مذكرات تؤكد أنهم يعملون في أشياء «مهمة»، داخل عدن.
كما تتم مراجعة البطاقات في نقاط تفتيش المقاومة في تعز، للتأكد من لقب ومنطقة حامل البطاقة قبل السماح له بالدخول.
هل يحتاج في يوم من الأيام إلى كفيل كي أזור تعز وعدن؟
وهل نسعى لتأسيس دولة المواطنة أم لتحويل الوطن إلى جزر عزل طائفي.
إذا كنا ندين التحريض الطائفي والمناطق الذي مارسه جماعة الحوثي، فالأحرى أن ندين العزل الطائفي والمناطق الذي تمارسه بعض فصائل المقاومة، «الإجراءات الأمنية» لا يحق لها أن تلغي حق المواطن الأصل في الحركة والتنقل والتملك في أي مكان.
ونقدنا للمقاومة يجب أن يكون أقسى وأعنف من نقدنا للمليشيا لأن المقاومة لا تستطيع أن تنتصر إذا تخلت عن بعدها الوطني والأخلاقي.

من صفحة Husseini alwaday (فايسبوك)

عبد العزيز يوسف من محبسه

1: لسان حالي وأنا نازل من بيتنا المحاصر بقوات خاصة ومدركات وبوكسات كثير وعساكر ملهمش عدد، ضباط جيش وشرطة ولواءات، وضباط على اكتافهم نجوم كثير (ايه دا يا جدعان، دا أنا طلعت جامد أوي وأنا مش واخذ بالي، كل دا عشاني أنا)
2: السؤال اللي كان شاغل بالي طول الوقت ومش لاقى ليه إجابة، هي البلد دي عايزة مني ايه!
ايه الجريمة اللي أنا ارتكبتها تخلي الدولة بجلالة قدرها تهز وتحرك كل القوات دي بكمية السلاح اللي كانت معاهم عشان تقبض على شخصي الضعيف! (...)
خواطر كثير بتبز على دماغي، مصالح الناس اللي أنا مسؤول عنها وشغلي ومكتبي، أنا ليه مسافرتش زي ما كل الناس نصحتني، وليه ضيعت من أيدي عشرات الفرص للسفر؟ أنا ليه كل مرة كان بيكون قدامي اختار، أفضل هنا ولا أهرب بجلدي من الخرابة دي، كنت بختار أكمل هنا؟ هو أنا صاحي ولا بحلم، ودا كابوس هيخلص وينتهي بمجرد ما افتح عيني؟
3: نظرات طويلة متألمة للشوارع اللي كنت بحب أمشي فيها في الوقت دا من الليل وهي قاضية من البشر، والي ممكن اطلب منها تحضر في النيابة وتشهد لي إني عمري ما سعيت في شر، الشوارع والبيوت اللي يا عالم هشوفها ثاني امتي؟
(...)

من صفحة mokhtar mounir himidah (فايسبوك)

مدونات

مهمة الرئيس

(...) يعيش عموم الشعب الفلسطيني في حيرة من أمره، ولا يعلم حقيقة خطوة الرئيس. فهم فقدوا اليقين والثقة بما يقوم به وهو لم يتحدث مرة واحدة بشفافيه، والخوض معهم في القضايا الوطنية الكبرى ومصارحة الناس في توجهاته، هو عودهم على المفاجآت وإطلاق التهديدات المستمرة منذ توليه السلطة، وبأنه سيستقيل وتعب، وأن المهمة شاقة، وأن حجم الضغوط عليه كبير، لكنه استمر ولا يزال مستمرا.

والسؤال: ما هو الهدف من دعوة المجلس الوطني للانققاد طالما لا يكون هناك جديد؟ مع أن الكثيرين يعلمون أنه تخلص من عدد من المختلفين معه وهي بالنسبة لخلافات شخصية، وهو أيضاً يتاور من أجل الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية لتحريك العملية السلمية.

يعتقد بعض الفلسطينيين أن استقالة الرئيس ومن معه هي سبب دعوة المجلس الوطني للانققاد، لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. لكنها غير ذلك: هي إبقاء القديم على قدمه وبقاء الطليقة السياسية التهالكة والمتسكة بمصالحها ومكتسباتها وتشتيت المشتت. فهو لم يدع حوار أو نقاش وطني عام، ولم يذر سابقاً أي نقاش جدي لمراجعة السيرة الماضية، والبحث في مستقبل القضية والمشروع الوطني والمخاطر والتهديدات التي تحيق بالقضية، وتكبدتها الخسائر الكبيرة والخطيرة، وما يقوم به الاحتلال من سرقة للأرض وتعويد ما تبقى منها (..)

من مدونة «مصطفى إبراهيم» الفلسطينية
https://mustaf2.wordpress.com